7 آب/أغسطس 2020

لبنان: يجب إنشاء آلية خاصة ومستقلة للتحقيق في انفجار بيروت

تستنكر اللجنة الدولية للحقوقيين الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020، والذي أدى إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى، وتدعو أيضاً إلى إنشاء آلية خاصة، مستقلة، محايدة وشفافة للتحقيق في الانفجار المدمر مع التوجه نحو ضمان المساءلة و إنصاف الضحايا.

وقد امتد أثر الانفجار لأنحاء العاصمة اللبنانية، مما أسفر عن مقتل 157 شخصًا على الأقل وإصابة حوالي 5000 آخرين، وفقًا لأحدث الأرقام. ومن المتوقع أن ترتفع حصيلة القتلى مع استمرار خدمات الطوارئ في البحث عن عشرات المفقودين تحت أنقاض المباني المدمرة. أفاد محافظ بيروت أن الدمار الواسع الذي أحدثه الانفجار خلف نحو 300 ألف شخص دون مأوى بعد أن أصبحت منازلهم غير صالحة للسكن.

"إن انفجار يوم الثلاثاء ضاعف بشكل غير قابل للقياس من معاناة مجتمع يعيش حالة من انعدام الاستقرار السياسي وتحت أزمة اقتصادية استمرت لفترة طويلة بالإضافة إلى زيادة في حالات الإصابة بفيروس كوفيد_19". قال سعيد بنعربية ، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. "في ظل تسييس النظام القانوني اللبناني وانعدام الاستقلالية والمساءلة، يجب على لبنان العمل مع الأمم المتحدة لإنشاء آلية خاصة ومستقلة لإجراء التحقيق بما يتوافق مع القانون الدولي والمعايير الدولية بهدف إظهار الحقائق، تقديم التوصيات لإجراءات المساءلة المناسبة بما في ذلك الملاحقات الجنائية إذا لزم الأمر، ومنع تكرار هذه الكارثة. "

وفقًا للقانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وعلى وجه التحديد بروتوكول مينيسوتا للتحقيق في احتمال القتل غير القانوني، يجب أن يكون التحقيق في الانفجار فورياً، شاملًا، مستقلًا، نزيهًا وشفافًا.

رغم تعهد السلطات اللبنانية بإجراء "تحقيق شفاف" بشأن الانفجار وفرض "عقوبات صارمة" على المسؤولين عنه، فإنه بالنظر إلى عيوب وأوجه القصور المنهجة في نظام العدالة اللبناني، الادعاءات المستمرة بالفساد، ثقافة قديمة وراسخة من الإفلات من العقاب وكذلك الحصانة الفعلية للقادة السياسيين في البلاد، تعتقد اللجنة الدولية للحقوقيين أن السلطات اللبنانية لن تكون قادرة على إجراء مثل هذا التحقيق بطريقة تتوافق مع القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد وثقت المنظمة مسبقاً على نطاق واسع أثر تدخل السلطة التنفيذية في استقلالية مكتب الادعاء العام والقضاء في لبنان. نتيجة لذلك، لم يتم التحقيق في ادعاءات الفساد السياسي، وسوء الإدارة المزمن والاستغلال الممنهج للسلطة، وبالتالي لم يتم عقاب المسؤولين على مر السنين، مما أدى في النهاية إلى تأجيج الثورة الشعبية 2019-2020 ضد الحكومة والنظام السياسي في لبنان.

دعت اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات اللبنانية إلى تبني وتنفيذ إصلاحات قانونية وسياسية واسعة النطاق لتعزيز استقلالية القضاء والمساءلة في البلاد. لم يتم تنفيذ أيا من هذه الإصلاحات.

"ينبغي أن يكون للآلية المستقلة تفويض لإثبات الحقيقة، وضمان الإنصاف المناسب، الفعال والفوري للضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم، بما في ذلك من خلال منح تعويضات، وضمان محاسبة المسؤولين،" ختم بنعربية.

كما تدعو اللجنة الدولية للحقوقيين المجتمع الدولي إلى دعم إنشاء مثل هذه الآلية.

يجب أيضاً على المجتمع الدولي تقديم المساعدات الإنسانية وتسهيل دخولها للبلاد وضمان وصولها إلى أكثر السكان احتياجًا، والذين يواجهون العديد من العقبات للحصول على الرعاية الصحية، المأوى، الغذاء والماء.

يجب أن تضمن السلطات اللبنانية الشفافية وحق كل فرد في تلقي المعلومات اللازمة عن التداعيات الصحية المحتملة عقب الانفجار، بما في ذلك نتيجة التعرض لغازات سامة. تماشياً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان في ضمان الحق في الحياة والصحة، يجب على السلطات اللبنانية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع معاناة الضحايا من ضرر إضافي.

إلى حد الآن، تم وضع عدد من مسؤولي مرفأ بيروت تحت الإقامة الجبرية بانتظار تحقيق السلطات اللبنانية في الانفجار. وفيما يتعلق بهذا الصدد، تدعو اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات اللبنانية إلى ضمان الإجراءات القانونية اللازمة وحقوق المحاكمة العادلة للأشخاص المحرومين من حريتهم والذين قد يتم اتهامهم في النهاية بارتكاب جرائم جنائية.

معلومات ذات علاقة

وقد نسب كلاً من الرئيس ميشيل عون ورئيس الوزراء حسان دياب الحادثة إلى انفجار مخزون ما يقارب 2750 طنا من نترات الأمونيوم في مستودع في منطقة المرفأ في بيروت مخزن لمدة ستة أعوام على الأقل. ومع ذلك، لا تزال الظروف المحيطة بانفجار المادة شديدة الاشتعال غير واضحة.

علاوة على ذلك، تشير التقارير إلى أن مسؤولي الجمارك المشرفين على تخزين نترات الأمونيوم في المستودع، قاموا بالاتصال بمسؤولين لبنانيين بمن فيهم أعضاء في السلطة القضائية في أكثر من مناسبة، لتنبيههم إلى الخطر الذي يشكله هذا التخزين وطلب توجيهات حول كيفية التعامل معه، ولكن تم تجاهل اتصالاتهم المتكررة.

يضرب الانفجار لبنان وهو يواجه أزمات متعددة، بما في ذلك وباء كوفيد_19، وعلى خلفية حركة احتجاج شعبية مستمرة ضد الفساد المتفشي، والمؤسسات المتعطلة، وبناء السلطة الطائفي، بالإضافة إلى سوء الإدارة الاجتماعية والاقتصادية من قبل الدولة، والذي أدى إلى تردي مستوى المعيشة وترك العديد من اللبنانيين في حالة من الفقر والجوع بشكل حرفي. فشلت الحكومات والسلطات التشريعية المتوالية باستمرار في معالجة هذه التحديات بشكل فعال وفشلت في إجراء إصلاحات شاملة وضرورية.